اجتهادات
لا مكان للوحدة

شهدت حملةُ انتخابات الرئاسة القبرصية نقاشات واسعة حول كثير من القضايا، أو ربما كلها باستثناء قضية إعادة توحيد الجزيرة المقسومة منذ عام 1974. تصدرت القضايا الاقتصادية والمالية هذه الحملة، وفى مقدمتها قضية التضخم وما يرتبطُ بها من أوضاع معيشية. وهذا طبيعىُ فى الوقت الراهن، خاصة أن الاستياء الناتج من ارتفاع تكلفة الحياة أدى إلى إضراب عام عشية تلك الجولة. كما حظيت قضيةُ الفساد بمساحة عريضة، فى ظل اهتمام شعبى بما أُطلق عليها قضيةُ جوازات السفر الذهبية، التى تُمنح لمستثمرين أجانب. وكان لمسألة تدفق مهاجرين أجانب طلبًا للجوء مكانُها أيضًا.

لكن الحملة الانتخابية لم تتسع لقضية إعادة توحيد الجزيرة، التى أُغفلت أو هُمشت فى حملات 14 مرشحًا خاضوا الجولة الأولى، رغم أن أحد المتنافسين الاثنين فى جولة الحسم الأحد الماضى هو الدبلوماسى السابق أندرياس مافروياتيس الذى قاد فريق التفاوض فى المحادثات المتعلقة بهذه القضية قبل وقفها فى 2017.

وليس متوقعًا أن تكون لهذه القضية أولويةُ فى سياسات الرئيس الجديد الذى كان وزيرًا للخارجية من 2018 إلى2022 نيكوس خريستودوليدس، بعد أن فاز بصعوبة على منافسه ماندوياتيس فى جولة الحسم رغم أنه وعد بكسر الجمود مع القبارصة الأتراك.

والأرجحُ أن ينشغل فى الفترة الأولى بالسعى إلى ترميم التصدعات فى علاقته مع الحزب الحاكم السابق (التجمع الديمقراطى «ديسي») الذى انشق عليه، وأسهم بالتالى فى خروج مرشحه أفروف نيونيتو من الجولة الأولى بعد أن جاء فى المركز الثالث. فقد قرر هذا الحزبُ الانتقال إلى صفوف المعارضة، على نحو يجعلُ مهمة الرئيس الجديد صعبة، لأن دعم أحزاب الوسط وحدها لا يكفيه، إذا استمر الغضب فى أوساط حزب «ديسي» تجاهه. وربما يحاولُ توسيط الرئيس السابق نيكوس أناستايسادس الذى لم يكن فى إمكانه الترشح وفقًا للدستور بعد أن أمضى فترتين فى الحكم.

وإذ تبقى قضيةُ إعادة التوحيد مُهمشة منذ 2017، يُثارُ سؤال عن إمكانية اعتبار حالة قبرص هذه تعبيرًا عن تراجع الاهتمام باستعادة وحدة الدول المقسومة فعليًا بدون تقنين، وفى مقدمتها ثلاثة بلدان عربية.